

兵库行动纲领

HFA

تنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية الملخص التنفيذي

تقرير التقييم الإقليمي ٢٠١٥-٢٠٠٥

إطار هيوغو

MANH

XND

ZANH



UNISDR

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

تتفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية الملخص التنفيذي

تقرير التقييم الإقليمي ٢٠١٥-٢٠٠٥

تمهيد

يؤكد إطار عمل هيوغو (HFA) ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مجابهة الكوارث على الحاجة إلى رصد واستعراض التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث كي يوثق تنفيذ الإطار وإبلاغ التخطيط والبرمجة للحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والإقليمي.

يتم إسناد مسؤوليات رصد إطار عمل هيوغو (HFA) بشكل رئيسي إلى الحكومات، ولكن يتم تحديدها أيضاً للمنظمات والمؤسسات الإقليمية والمنظمات الدولية والشركاء في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ويستند هذا التقرير الموجز على التقارير المقدمة من الدول والمبادرات من قبل المنظمات الإقليمية التي استجابت لمتطلبات الرصد لإطار عمل هيوغو (HFA). وتبقى تلك الدول التي لم تستجب حتى الآن غير ممثلة. بينما في بعض الدول، قد يتم عقد اجتماعات تنسيقية موسعة كجزء من عملية المراجعة والرصد، إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن التقارير هي تقييمات ذاتية قامت بها السلطات الوطنية و تم إعدادها بواسطة نقاط الاتصال المعنية لإطار عمل هيوغو (HFA).

هذا هو آخر تقرير عربي إقليمي لإطار عمل هيوغو (HFA) والذي سيتم نشره قبل الاتفاق على الملحق لإطار عمل هيوغو، حيث أنه من المقرر عقد المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث في مارس/آذار ٢٠١٥. وفي ذلك الوقت سيتم الاتفاق على وثيقة جديدة وتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصديق عليها. وبالتالي يؤمل أن يفيد هذا التقرير الاستشارات بشأن أفضل السبل لمواصلة العمل على الحد من مخاطر الكوارث (DRR) في إطار عمل ما بعد عام ٢٠١٥، ويعكس تحديات المنطقة العربية.

شكر وتقدير

يقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) بالشكر والتقدير للدكتور فادي حمدان، مدير مركز إدارة مخاطر الكوارث، ومكتب الاستشارات، ببيروت، لبنان، للقيام بمراجعة وتقييم التقارير المرئية الوطنية لإطار عمل هيوغو (HFA) في المنطقة العربية. وأن الدكتور فادي حمدان هو المؤلف الرئيسي لهذا التقرير.

ويقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) الشكر والإمتنان للدول العربية التي قامت بتقديم تقارير تتبع تنفيذ إطار عمل هيوغو (HFA)، كما يتقدم بالشكر للمنظمات الإقليمية لمساهماتهم. وهذه الدول هي الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، وفلسطين، وتونس، والسودان، وسوريا، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. ونتقدم بشكر خاص أيضاً إلى نقاط الاتصال الخاصة بإطار عمل هيوغو (HFA) في تلك الدول التي قامت بالتسهيل والتنسيق وتقديم التقارير.

المنظمات والمبادرات الإقليمية هي: جامعة الدول العربية (LAS)، ومركز إدارة مخاطر الكوارث لمجلس التعاون الخليجي، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (ESCWA)، حيث تعمل على المبادرة الإقليمية لتقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية التضرر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية (RICCAR).

تنويه

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي تم الإعراب عنها في هذا التقرير، هي آراء مؤلفيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة النظر الرسمية لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) أو أي من حكومات الدول الأعضاء التي لا يمكن أن تكون مسؤولة عن استخدام أي معلومات قد وردت في هذه الوثيقة. إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد لا تعني التعبير عن أي آراء مهما كانت من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو سلطاتها، أو بشأن ترسيم أطرافها أو حدودها. تخضع محتويات هذه المطبوعة لحقوق الطبع والنشر. لا يجوز استخدام هذه المطبوعة لإعادة بيعها أو لأغراض تجارية أخرى دون الموافقة المسبقة من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR). للحصول على الإذن للتحميل على شبكة الإنترنت أو توزيع أو طبع أي جزء من هذا العمل، يرجى الاتصال بمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) على البريد الآتي: isdr-arabstates@un.org

المصطلحات والاختصارات

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة	ACSAD
الأطفال في مناخ متغير	CCC
إدارة مخاطر الكوارث	DRM
الحد من مخاطر الكوارث	DRR
تقييم الأثر البيئي	EIA
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	ESCWA
نظام الإنذار المبكر	EWS
إطار عمل هيوغو	HFA
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	ISDR
جامعة الدول العربية	LAS
الدول الأقل نمواً	LDC
تقييم المخاطر متعددة الأخطار	MHRA
المنظمة غير الحكومية	NGO
الدول الجزرية الصغيرة	SIS
إجراءات التشغيل القياسية	SOP
الأمم المتحدة	UN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	UNISDR
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	UNOCHA
المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث	WCDRR

الملخص التنفيذي

الخلفية

هذا ملخص تنفيذي للتقرير الإقليمي حول التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية. ويقدم التقرير الإقليمي لمحة عامة عن الاتجاهات في التقدم المحرز والتحديات والثغرات في تنفيذ إطار عمل هيوغو، على النحو المحدد من قبل الشركاء الوطنيين والإقليميين، للفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥. ويستند التقرير على عدد من المساهمات والمدخلات الوطنية والإقليمية. وفي هذا الصدد، فقد تم استلام التقارير الوطنية المؤقتة للتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو (HFA) من الجزائر والبحرين ومصر وسوريا واليمن (الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠٠٧-٢٠٠٩). ومن الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، ومصر، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وسوريا واليمن (الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠٠٩-٢٠١١). ومن الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وفلسطين، والسودان، وتونس واليمن (تم تقديم التقارير في فبراير/ شباط ٢٠١٣ عن الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠١١-٢٠١٣)؛ ومن الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، ومصر، والأردن، والعراق، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وفلسطين، وقطر، والسودان، وتونس، والإمارات العربية المتحدة واليمن (تم تقديم التقارير في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٥ والفترة المشمولة بالتقرير المؤقتة ٢٠١٣-٢٠١٥). وفي بعض الحالات، تقوم بعض الدول بتقديم التقارير غير المكتملة، أو التقارير التصنيفية دون التفاصيل، أو تفاصيل التقدم بدون تصنيف جهودها في الحد من مخاطر الكوارث. وأخيراً، يجدر الإشارة إلى أن الجزائر وجزر القمر ومصر والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس واليمن أيضاً قدموا تقارير إلى المؤتمر العالمي حول الكوارث الذي عقد في عام ٢٠٠٥ في كوبي، اليابان عن التخطيط لإطار عمل هيوغو (HFA). كما تم تنفيذ التقارير الموجزة عن التقدم الإقليمي المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو في المنطقة العربية أيضاً من قبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNISDR) في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢.

الأهداف

الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو تقييم التقدم المحرز على المستوى الإقليمي والوطني للدول العربية في محاولة تغذية عملية تطوير إطار عالمي للحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥ في عام ٢٠١٥. وتمثل الأهداف المحددة لهذا التقرير في:

- مراجعة التقدم المحرز في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥،
- التحديد والتحقق من صحة الاتجاهات في التقدم المحرز وتبسيط الضوء على التحديات في عملية الرصد.
- تحديد المجالات التي يجب توجيه الجهود المستقبلية إليها.
- تطوير الاستنتاجات والتوصيات التي قد تقوم بتغذية العملية التي تؤدي إلى تنمية إطار شمولي لإدارة مخاطر الكوارث DRM بعد عام ٢٠١٥.

المنهجية

يسعى التقرير إلى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه من خلال تحليل التقدم المحرز باستخدام المعايير التالية:

- الدرجة المختلطة لكل أولوية عمل من أولويات إطار عمل هيوغو.
- درجة المؤشرات الأساسية المختلفة لكل أولوية عمل من إطار عمل هيوغو.
- يبسط الوصف المقدم من مختلف الدول الضوء على التفاصيل الإضافية بخصوص الإنجازات والتحديات المتعلقة بمختلف المؤشرات الأساسية.

يجب الإقرار بأن نتائج المراجعة دالة ومحددة للنوعية بسبب التحديات الرئيسية التالية:

- التقارير الوطنية التي تم مراجعتها لغرض هذا التقرير هي نتيجة التقييمات الذاتية التي أجراها نقاط الاتصال الوطنية/السلطات، حيث تركز بعضها أساساً على جهود الاستجابة والإغاثة مثل هيئات الدفاع المدني، وبالتالي هناك تحدي شامل للإجابة على الأسئلة المتعلقة بأولويات العمل لإطار عمل هيوغو من ١ إلى ٤.
- بينما في بعض الدول تم عقد إجتماعات تنسيقية كجزء من عملية المراجعة، وتم تصميم تقارير التقدم المحرز لاستخدامها من قبل الحكومات وهي في الأساس تقييمات ذاتية تمت من قبل السلطات الوطنية. لذلك، غالباً ما تعكس هذه التقارير وجهات نظر الحكومة بدلاً من أصحاب المصلحة الآخرين، مثل المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وجميع القطاعات الحكومية، أو القطاع الخاص.

من الجهود من قبل جميع الجهات المعنية للدفاع عن أهمية الاستثمار العام في الحد من مخاطر الكوارث، وبخاصة في استراتيجيات إدارة المخاطر التصحيحية للمجتمعات وسبل العيش والقطاعات الأكثر قابلية للتضرر.

وأخيراً، وهو الاتجاه المتوقع أن يستمر لما بعد إطار عام ٢٠١٥ والذي من المتوقع أن يزيد مع المزيد من الضغوط لمطالب دمج الحد من مخاطر الكوارث مع التكيف مع تغير المناخ والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، كلما تم الاستمرار في بذل الضغوط التي تمارس على الموارد النادرة بسبب التوطين السكاني واتجاهات النمو وتحديات تغير المناخ بما في ذلك الجفاف.

الإستنتاجات

يعرض الهدف الاستراتيجي وبيانات التوقعات المستقبلية على المستوى الوطني زيادة الوعي للانتقال من ثقافة الاستجابة إلى ثقافة الوقاية والتخفيف من أثارها وبالتالي تحسين القدرة على المجابهة.

ومع ذلك، فقد تم تحديد العديد من التحديات الرئيسية التي تعيق التحرك نحو دمج استراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث المحتملة والتصحيحية في التنمية والاستثمار الوطني والقطاعي وهي:

١. عدم وجود تفويض واضح، ولا سيما بالنسبة لاستراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث (DRM) التصحيحية،

٢. عدم وجود اللامركزية وتوافر الموارد المالية والقدرات، لا سيما على المستوى المحلي،

٣. عدم وجود طرق لتخصيص وتتبع أموال إدارة مخاطر الكوارث (DRM)،

٤. عدم وجود حوكمة لمخاطر الكوارث، بما في ذلك المساءلة والاتصالات، والأطر، و

٥. عدم وجود الوعي والارشادات الكافية حول الحاجة إلى الاستثمار في خطط التعافي للحفاظ على انجازات التنمية والاستجابة للكوارث.

لا يزال تخصيص الموارد المالية لاستراتيجيات إدارة مخاطر الكوارث (DRM) يشكل تحدياً كبيراً في العديد من الدول في المنطقة بسبب الفقر السائد، والحاجة إلى توجيه الموارد إلى الإحتياجات الأكثر إلحاحاً وفورية نتيجة للأزمات التي تتكشف من صنع الإنسان. ومع ذلك، يؤمل أن يزيد هذا الاستعراض، والمؤتمر العالمي المقبل حول الحد من مخاطر الكوارث، من تحفيز الحكومات على الالتزام بأهمية اعتماد نهج التنمية الشاملة والتي تتضمن الحد من مخاطر الكوارث لحماية مكاسب التنمية، وتحقيق التنمية المستدامة، والتكيف مع تغير المناخ والحد من الفقر وتحقيق القدرة على المجابهة.

• توفر بعض الدول مؤشرات التصنيفات الأساسية دون أي تفاصيل أو العكس، وبالتالي يتم إدخال عنصر الذاتية والتفسير من وجهة نظر كاتب هذا التقرير.

• تغيرت قوالب التقارير بين فترات التقارير المتعاقبة.

وأخيراً، عند الاقتضاء، قد يشير التقرير إلى تحديد الأمثلة القطرية لغرض التوضيح. ومع ذلك، كما نوقش في بداية هذا القسم، فإن الهدف والغرض من هذا التقرير الموجز هو تحديد الموضوعات والتحديات المشتركة في المنطقة العربية.

النتائج

تدرك الحكومات والمنظمات، على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي، الحاجة إلى رفع الأولوية للحد من مخاطر الكوارث وتستجيب مباشرة لتوقعات وتوجهات إطار عمل هيوغو، وإن كان ذلك يتفاوت بدرجات تبعاً لمستوى الوعي والتنمية في كل بلد على حدة. ويتضح هذا الالتزام في مشاركة ١٧ دولة عربية في تقديم التقارير الوطنية، وإنشاء نقطة اتصال وطنية ومنصات وطنية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.

تشير المؤشرات المحددة من التقدم المحرز المعروضة في التقارير القطرية إلى أن الغالبية العظمى من الدول التي تقدم التقارير قد حققت الالتزام المؤسسي لضمان الحد من مخاطر الكوارث كأحد الأولويات الوطنية والمحلية. ومع ذلك، حتى الآن، فإن الإنجازات ليست كبيرة ولا شاملة.

يلاحظ التغييرات الطفيفة في المستويات الكمية للإنجاز نسبة إلى ما كان قد أعلن عنها في فترات التقارير السابقة. وعلاوة على ذلك، تعكس التغييرات في بعض الحالات تقدماً أقل مع تحسن فهم الدول لغرض ومنهجية التقييم الذاتي. ومع ذلك، تظهر بعض التغييرات الدقيقة كما يمكن كشفها في نص التقارير القطرية، حيثما ينطبق ذلك. والواقع إن بيانات الهدف الاستراتيجي يظهر كيفية اتجاه الدول من ثقافة الجهود التوجيهية في الاستجابة إلى الاستباقية في الحد من المخاطر والتنمية المستدامة من خلال ربط جهود الحد من الفقر، والتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ويؤكد هذا الاتجاه مزيداً من البيانات الاستشرافية المقبلة وفقاً لما تحدده التقارير الوطنية المختلفة.

ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن التحديات الكبيرة لا تزال في تنفيذ إطار عمل هيوغو (HFA). مع عدم وجود التفويضات الواضحة والموارد المالية والقدرات على المستويين الوطني والمحلي على حد سواء والتي تشكل معظم القيود الفاصلة. ومن الواضح أنه يجب بذل المزيد

التقدم المحرز

والبحث وحملات التوعية (أولوية العمل ٣) على القدرة، والاحتياجات، والمخاطر وقابلية التضرر وتقييم المخاطر مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

- تخصيص الموارد وتطوير آليات التتبع، لدمج الحد من مخاطر الكوارث في ميزانيات التنمية الوطنية والقطاعية.
- هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتطوير التشريعات المحلية المصممة خصيصاً والتي تمثل القدرات والاحتياجات المحلية، مع تخصيص الموارد اللازمة لتحسين القدرات الحالية للحد من مخاطر الكوارث المحلية وتطوير وتنفيذ مبادرات الحد من مخاطر الكوارث المحلية.

- مطلوب المزيد من الجهد في توسيع شمولية المنظومات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث لتشمل هيئات أخرى في القطاع العام (وخاصة مشاركة التمويل الوطني وسلطات التخطيط)، ومنظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية المستقلة للنساء وشركات التأمين وإعادة التأمين بالقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص المحلي في المجتمعات ذات القابلية للتضرر، وغيرها).

- مطلوب المزيد من الجهد لإسناد برامج وخطط التنمية القطاعية على تقييم المخاطر بحسب النوع الاجتماعي دون تحيز والتي تحدد مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والطبيعية والمادية التي تسهم في قابلية التضرر وتراكم المخاطر.

- الحاجة إلى تطوير برامج وطنية لإدارة المخاطر على المستوى القطاعي (بما في ذلك المدارس والمستشفيات) والتي تركز على استراتيجيات متوازنة تدمج الحلول المستقبلية، والتصحيحية والتعويضية لإدارة المخاطر. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في الاستراتيجيات التصحيحية لإدارة المخاطر في المدارس.

- هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحسين مقارنة البيانات وتحليلها للخسائر من مخاطر الكوارث واسعة النطاق والمكثفة، بما في ذلك الخسائر في المناطق العشوائية / غير القانونية والخسائر في سبل العيش للقطاع غير الرسمي. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل أيضاً حتى يتم الإعلام بالشكل الصحيح عن عمليات التخطيط والتنمية ويتم إرتكازها على نتائج تحليل الخسائر الناجمة عن الكوارث.

- هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتدريب عمال الطبقة الكادحة من الفنيين وعمال الزراعة والعمالين في صناعة البناء (غير عمال البناء) لمعالجة العديد من المخاطر بما في ذلك الفيضانات وتغير المناخ والزلازل.

- عدم وجود روابط بين مخرجات برامج البحث وعملية صنع القرار المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، على المستوى الوطني والمحلي والقطاعي والمنزلي (على سبيل المثال، نادراً ما يتم نشر دراسات تقسيم المناطق على نطاق واسع وبشكل استباقي على النقيض من أفضل

تظهر التقارير الوطنية والمبادرات الإقليمية الخاصة بدورات تقديم تقارير إطار عمل هيوغو ٢٠١٥-٢٠٠٥ الاعتراف المتزايد للحكومات وأصحاب المصالح الآخرين بأهمية رفع الأولوية للحد من مخاطر الكوارث. وبالأخص، يتضح التزام المنطقة العربية بإطار عمل هيوغو من الحقائق التالية:

- تشمل تغطية مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR ٢٢ دولة في المنطقة العربية.
- تم تعيين نقاط اتصال لإطار عمل هيوغو في ٢٠ دولة عربية وهي: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والأردن، والعراق، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وفلسطين، وقطر، والصومال، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة واليمن.

- تم إنشاء منظومة وطنية للحد من مخاطر الكوارث في ١٧ دولة عربية وهي: الجزائر، والبحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، ومصر، والأردن، والعراق، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وفلسطين، وقطر، والسودان، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن.

- لقد كانت هناك زيادة ثابتة في عدد من الدول العربية التي تبلغ بتقدمها المحرز في عمل هيوغو: ٥ في عام ٢٠٠٩، و ٩ في عام ٢٠١١، و ١٣ في عام ٢٠١٣ و ١٥ في عام ٢٠١٥.

- تم تطوير العديد من الاتفاقيات الإقليمية الوزارية والاستعدادات والإستراتيجيات في جامعة الدول العربية (LAS) على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي (مثل مجلس التعاون الخليجي) بشأن المسائل المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث DRM.

- قام مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR، ومنظومة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ISDR، والحكومات النشطة والمنظمات الإقليمية بالترويج والتقدم بشكل منهجي في تنفيذ إطار عمل هيوغو.

التحديات في التقدم المحرز

على وجه الخصوص، إن التحديات التالية في التقدم تمثل مجالات والقضايا التي يجب أن تحتسبها جهود الحد من مخاطر الكوارث في المستقبل (الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والمشروعات) مثل:

- توجه العديد من الدول جهودها نحو أولوية العمل رقم ٣ و ٤ قبل إحراز تقدم كاف في أولوية العمل رقم ٢. ومن الضروري إعلام وتركيز الجهود المبذولة للحد من عوامل المخاطر الكامنة (أولوية العمل ٤) والجهود المبذولة لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في التعليم

- لتمثل الخصوصيات الوطنية والإقليمية.
- هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتطوير منهجيات تقييم الخسارة المصنفة للتضرر حسب النوع ومنهجيات التقييم بعد الكوارث، أثناء إشراك السلطات التخطيطية والمالية.
- هناك حاجة إلى المزيد من العمل لوضع استراتيجية تواصل ذات اتجاهين للحد من مخاطر الكوارث، والتي من شأنها تشكل أساساً لنشر المعلومات وممارسات الحد من مخاطر الكوارث.

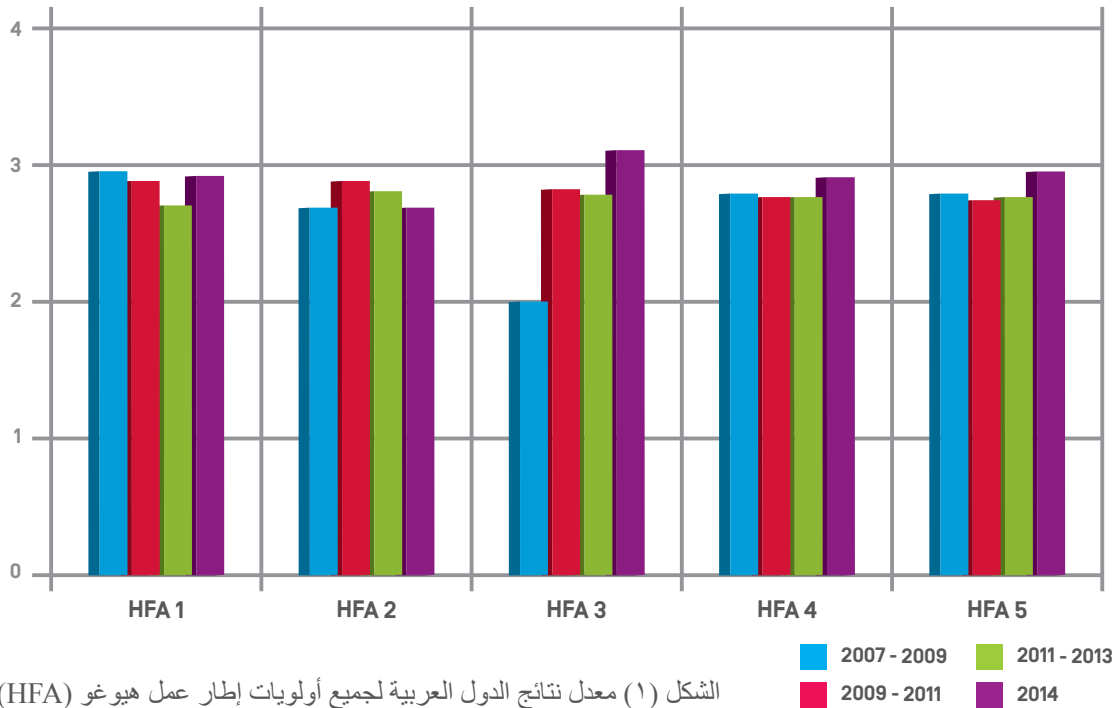
التوصيات

- استناداً إلى التجارب التي أفاد بها الشركاء الوطنيين والمبادرات الإقليمية، والمعلومات الإضافية المتاحة من خلال مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وشركائه، تم وضع التوصيات التالية للنظر فيها.

على المستوى الوطني

- يوضح الشكل أدناه مدى تقدم الدول العربية في تنفيذ إطار عمل هيوغو (HFA)، حيث يمكن أن نرى أن معدل العلامة لجميع الأولويات هو ٣ أو أقل.

- الممارسات التي تم تحديدها في تقرير التقييم العالمي GAR ٢٠١١، حيث حصلت منطقة شمال فانكوفر، كندا على جائزة ساساكاوا للنشر الاستباقي على الإنترنت لنشر دراسات تقييم المخاطر متعددة الأخطار ودراسات تقسيم المناطق).
- هناك حاجة إلى المزيد من العمل لضمان إدراج تقييم قابلية التضرر المصنف حسب النوع الاجتماعي في تدريب الحكومات المحلية بما في ذلك تقييم القدرات.
- هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتمكين المجتمعات المحلية للمشاركة في إدماج الحد من مخاطر الكوارث في ممارسات تقييم الأثر البيئي.
- هناك حاجة إلى المزيد من العمل لدمج المشاركة المجتمعية والقابلية للتضرر المصنفة حسب النوع الاجتماعي وتقييم القدرات في خطط التأهب للكوارث والطوارئ.
- مطلوب المزيد من العمل والدعوة على أهمية تخصيص الأموال لتمويل تدابير إدارة المخاطر المحتملة والتصحيحية - وخاصة توجيه استراتيجيات إدارة المخاطر التصحيحية في المجتمعات والقطاعات الأكثر قابلية للتضرر.
- هناك الحاجة إلى المزيد من العمل لتحديد جهود التعافي من خطط الاستجابة وتطوير خطط التعافي المصممة



التقدم المحرز في عملية تطوير الاستراتيجيات والسياسات والخطط على المستوى القطاعي والمحلي والمجتمعي. هناك حاجة لربط الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل للحد من مخاطر الكوارث الوطنية مع استراتيجيات الحد من الفقر ومع أي استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ. هناك حاجة إلى تطوير أطر إدارة المخاطر بما في ذلك المساءلة عن القرارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. ويجب أن يؤدي هذا لتحسن كبير في المساءلة لجميع القرارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في ظل أولويات العمل الخمسة. ويجب أيضاً أن تسهل عملية الضغط من أجل إحداث تغيير فعال للحد من مخاطر الكوارث في تبني الاستراتيجيات التصحيحية لإدارة المخاطر.

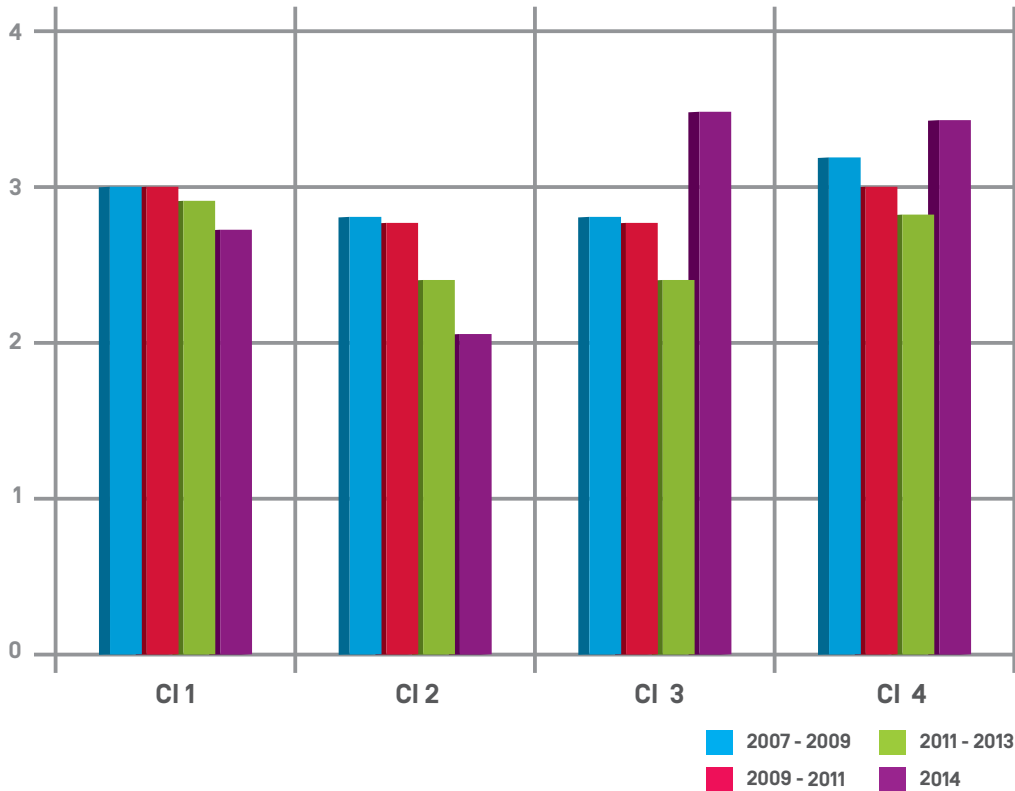
هناك حاجة لإشراك أصحاب المصالح بصورة شاملة في عملية الحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك التخطيط الوطني والسلطات المالية والسلطات المحلية والقطاع الخاص المحلي والمجتمعات المحلية.

ويمكن تصنيف القضايا الناشئة للنظر فيها تحت الخمس أولويات إطار عمل هيوغو:

القاعدة المؤسسية للحد من مخاطر الكوارث

هناك حاجة إلى الربط بين الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لخطط العمل ذات الأطر الزمنية والتكاليف الواقعية. ولتحقيق هذه الغاية، هناك حاجة لتوفير المبادئ التوجيهية لموظفي القطاع العام على كيفية تنظيم وإدارة ورصد التقدم المحرز في عملية وضع خطط عمل محددة المدة وتخصيص الموارد وفقاً لذلك.

هناك حاجة لربط الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل الوطنية على المستويات الوطنية بالاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل المقابلة على المستويات القطاعية والمحلية والمجتمعية. ولهذا الغرض، هناك حاجة لتوفير المبادئ التوجيهية لموظفي القطاع العام (على جميع المستويات) حول كيفية تنظيم وإدارة ورصد



الشكل (٢) معدل نتائج الدول العربية في المؤشرات الأساسية للأولوية (١) لإطار عمل هيوغو (HFA)

السلطة في منتدى صنع القرار، وعدم المساواة في توزيع الأخطار وقابلية التضرر والمخاطر في المجموعات السكانية المختلفة وعدم المساواة في الخسائر الناجمة عن الكوارث نتيجة للمخاطر المكثفة وواسعة النطاق على حد سواء.

• إجراء خسائر مخاطر الكوارث الحادة والممتدة والاثنين معا (أي كل من الحادة والممتدة) على المستويات القطاعية والوطنية، للإفادة عن الجهود التالية:

(١) إدماج الحد من مخاطر الكوارث في الخطط الوطنية والقطاعية، (٢) الحد من الفقر، (٣) استراتيجيات التنمية و (٤) التكيف مع تغير المناخ.

• اعتماد مشاركة الأخطار على المستوى المحلي والمدينة، وقابلية التضرر وتقييم المخاطر، وذلك بالتعاون مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، وخاصة في المجتمعات القابلة للتضرر والقطاعات وسبل العيش القابلة للتضرر، إلى أن يتم إبلاغهم بالاحتياجات المحلية المصنفة حسب النوع وتقييم القدرات.

• هناك حاجة للتأكد من أن يتم تحديد نقاط قابلية التضرر والمخاطر التي تحدث بشكل غير رسمي (سواء في السكن العشوائي في الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية أو في سبل العيش في القطاعات غير الرسمية) بشكل صحيح وأن يتم تحليلها، بدلا من الوضع الحالي حيث أنها في كثير من الحالات لا يتم تحديدها ولا إدارتها.

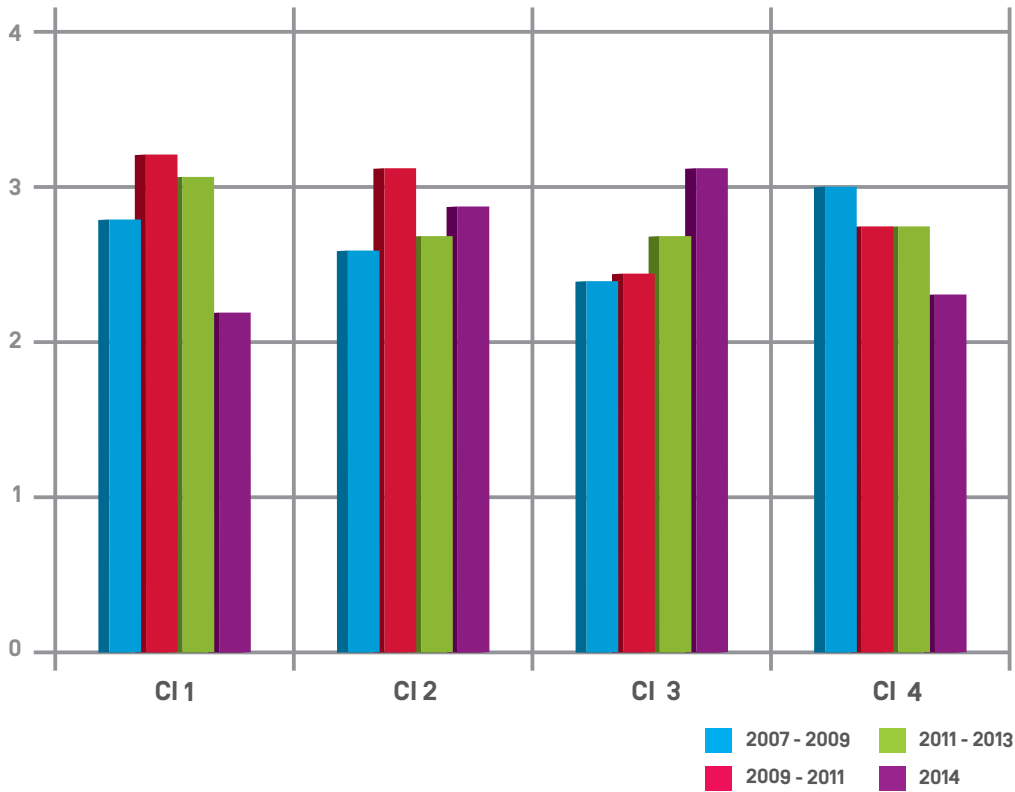
تحديد وتقييم ورصد مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر

• تتطلب المقارنة وتحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والمادية والطبيعية التي تسهم في قابلية التضرر من الكوارث، بذل المزيد من الجهد. في حين أنه قد تم توجيه بعض الجهد في تقييم القابلية البنديّة للتضرر داخل بعض العناصر والقطاعات الحيوية في البنية التحتية، فقد تم تخصيص جهد محدود جدا في فهم كيفية تفاعل العوامل المختلفة المحددة أعلاه لتؤدي إلى بناء المخاطر - وهي عملية تحدث وتتراكم لعقود بسبب عدم وجود إدماج الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التنمية والاستثمار.

• تحسين فهم التفاعل بين العوامل المادية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والمؤسسية التي تسهم في قابلية التضرر والمحركات الرئيسية لمخاطر الكوارث بما في ذلك الفقر وخطر الحوكمة الضعيفة، والتدهور البيئي، والتوسع الحضري السريع المتفشي.

• تحسين فهم التفاعل بين تغير المناخ والحد من الفقر والتنمية وإدارة مخاطر الكوارث وكيف يمكن لهذا التفاعل الترويج (أو إعاقة) التنمية المستدامة (وليس مجرد النمو المستدام).

• تحسين فهم التفاعل بين عدم المساواة في الوصول إلى



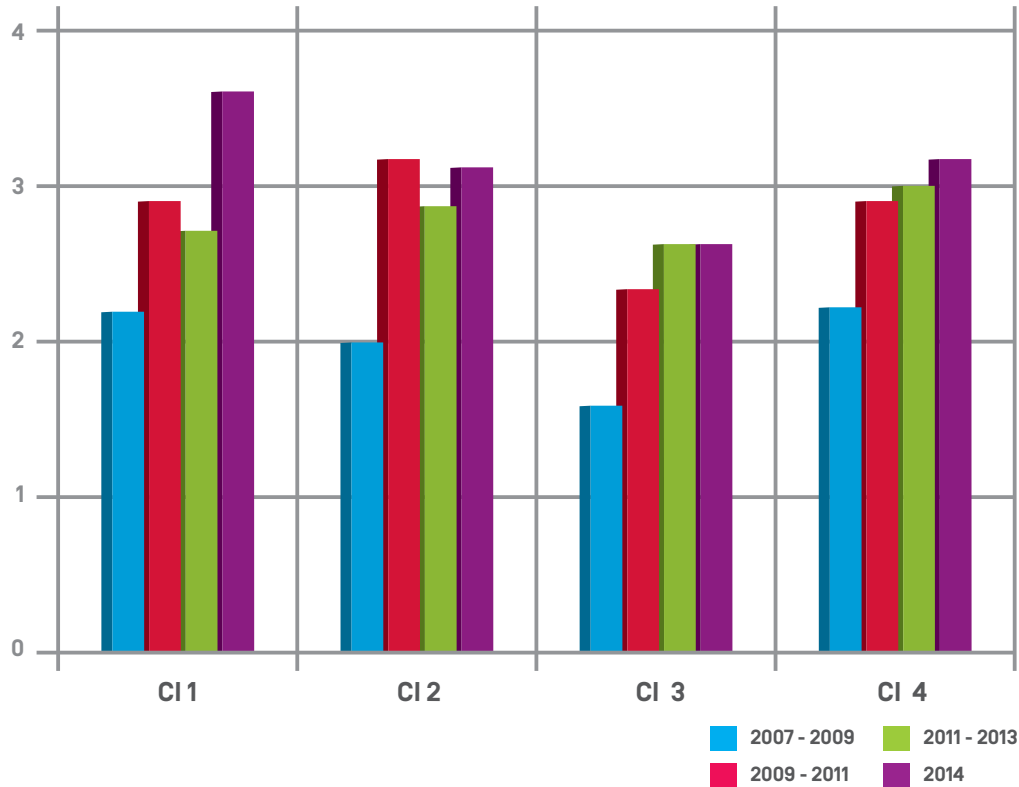
الشكل (٣) معدل نتائج الدول العربية في المؤشرات الأساسية للأولوية (٢) لإطار عمل هيوغو (HFA)

صنع القرار المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، على المستوى الوطني والمحلي والقطاعي والمنزلي. تحقيقاً لهذه الغاية، هناك حاجة أيضاً لتطوير وإنفاذ آليات تبادل المعلومات بشأن بناء مخاطر الكوارث وأي من الاستراتيجيات والسياسات والتدابير المطابقة للحد من مخاطر الكوارث. ويجب أن ينظر إليها كجزء من إطار إدارة المخاطر المشار إليها سابقاً.

• تطوير استراتيجيات تدريب وسياسات وخطط عمل وبرامج ومشاريع للحكومات المحلية والمدن، والمجتمعات المحلية، استناداً إلى نتائج قابلية التضرر والاحتياجات وتقييم القدرات المصنفة حسب النوع الاجتماعي. تعتبر هذه التدريبات ضرورية حيث أنه غالباً ما ينظر للنقص في القدرات على أنها السبب لعدم إحراز التقدم بشأن اللامركزية لجهود الحد من مخاطر الكوارث.

استخدام المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة السلامة والقدرة على المجابهة على كافة المستويات

- تطوير مظلة شاملة تتكون من إطار الإبلاغ عن المخاطر ثنائي الاتجاه، والذي يأخذ في الاعتبار التصورات والمخاوف من مختلف الجهات المعنية والجمهور بوجه عام فيما يتعلق بالقرارات والمعلومات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، والتي بموجبها يجب أن يتم الحصول على معلومات الحد من مخاطر الكوارث ونشرها.
- تطوير برامج تدريبية حول مخاطر محددة (كالزلازل، والجفاف وندرة المياه والفيضانات) للعاملين من الطبقة الكادحة بما في ذلك الفنيين وعمال الزراعة والعاملين في البناء والتشييد.
- تعزيز الروابط بين مخرجات برامج البحث وعملية



الشكل (٤) معدل نتائج الدول العربية في المؤشرات الأساسية للأولوية (٣) لإطار عمل هيوغو (HFA)

بأخطار الأحوال الجوية والجيوفيزيائية على حد سواء. ويجب أن تشمل المخاطر الريفية والحضرية. كما يجب أن تستند إلى نهج استباقي متطلع، حيث ينظر إلى المخاطر الحالية والمستقبلية وقابلية التضرر، بما في ذلك

الحد من عوامل المخاطر الكامنة

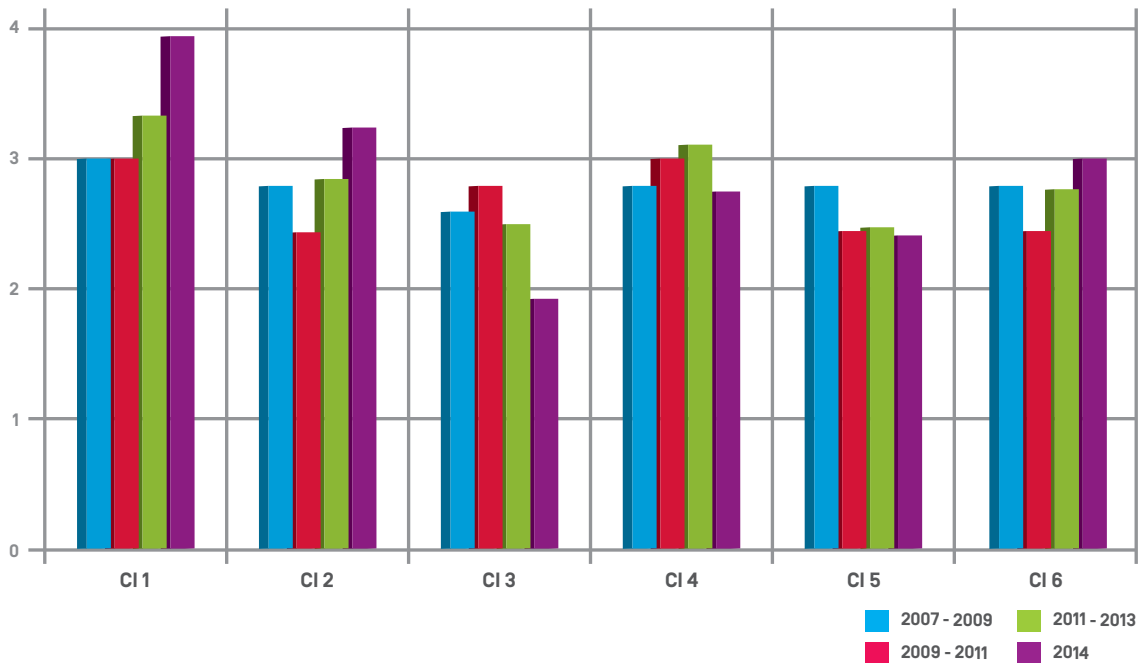
- تطوير استراتيجيات وسياسات وخطط العمل وآليات التمويل للإدارة التصحيحية لمخاطر الكوارث المعنية

الموافقة للمخاطر الحادة والممتدة على حد سواء، وربطها باستراتيجيات الحد من الفقر، والتعليم، والنوع الاجتماعي والصحة المروج لها والممولة من المبادرات والمنظمات المختلفة.

• إعداد منهجيات لإدراج الحد من مخاطر الكوارث في ممارسات تقييم الأثر البيئي متضمنة إرشادات بشأن تحليل الجدوى الاقتصادية، مع ضمان اللامركزية وتمكين المجتمعات المحلية بالقدر الكافي على أسس تقييم قابلية التضرر والقدرات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

تغير المناخ، ومخاطر ارتفاع مستويات البحار، ومخاطر الزلازل في المناطق الريفية والحضرية (بما في ذلك الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية) والتفاعل بين الاثنين.

- التعاون مع القطاع المالي الخاص (البنوك وشركات التأمين وإعادة التأمين) لضمان توفير خدمات التأمين والتمويل على المستوى المحلي، وخاصة في المجتمعات، وسبل العيش والأسر القابلة للتضرر.
- إعداد منهجيات للحد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي تساهم في قابلية التضرر



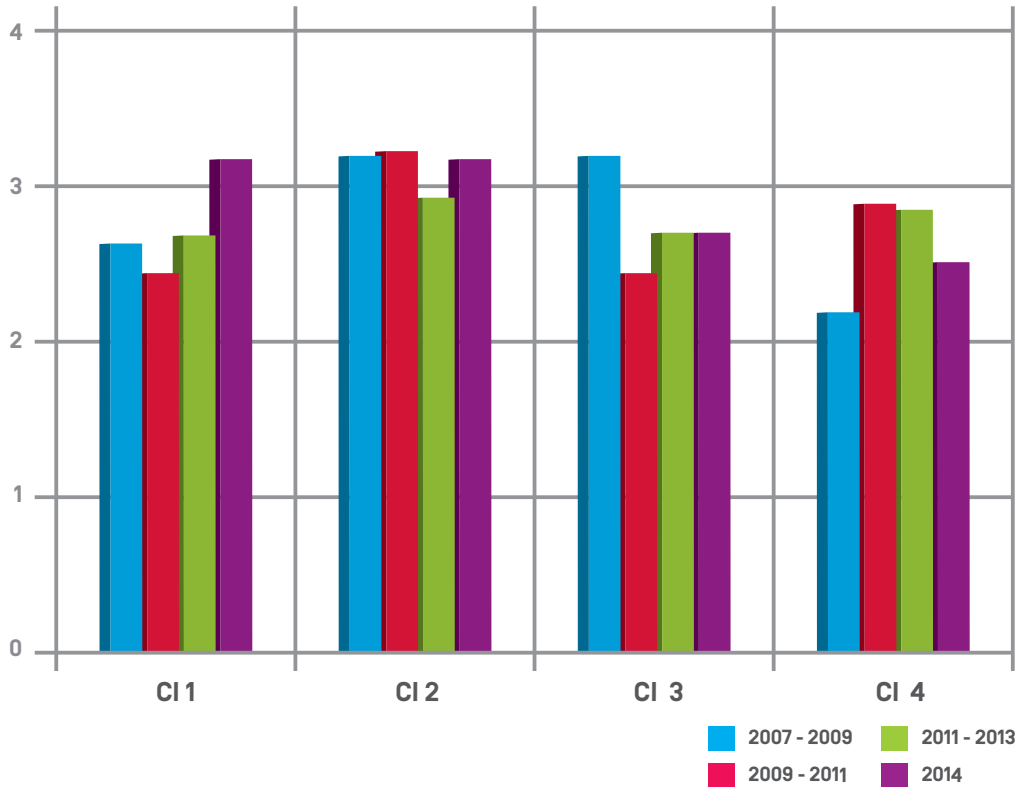
الشكل (٥) معدل نتائج الدول العربية في المؤشرات الأساسية للأولوية (٤) لإطار عمل هيوغو (HFA)

وتقييم القدرات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.

- هناك حاجة لتحديد جهود الاستجابة والتعافي وتطوير خطط تعافي منفصلة، والتي تهدف إلى منع إعادة بناء المخاطر في أي من جهود البنى التحتية وإعادة بناء المساكن وأي إعادة تأهيل لسبل العيش وتعزيز الجهود في أعقاب أي كارثة.

تعزيز التأهب للاستجابة الفعالة للكوارث على جميع المستويات

- هناك حاجة لوضع خطط التأهب والطوارئ لمواجهة الكوارث ومنهجيات تقييم خسائر الضرر ومنهجيات تقييم ما بعد الكوارث على المشاركة المجتمعية وقابلية التضرر



الشكل (٦) معدل نتائج الدول العربية في المؤشرات الأساسية للأولوية (٥) لإطار عمل هيوغو (HFA)

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والإسكوا (ESCWA) وغيرها).

• مواصلة الجهود البحثية، من خلال المنظمات الإقليمية مثل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD)، لدراسة أخطار تغير المناخ وأثاره على القطاعات المتعددة.

• تحسين جهود التعاون الإقليمي في مجال إدارة مخاطر الكوارث من خلال تعزيز المنظومة العربية للحد من مخاطر الكوارث، لتشمل لجنة تجتمع سنوياً لمتابعة نتائج المؤتمرات الإقليمية وتقديم المشورة بشأن القضايا المرتبطة بالكوارث في المنطقة العربية.

• من المتوقع أن إنشاء لجنة دائمة لمتابعة الحد من مخاطر الكوارث ستسمح بتحديد وتنمية المزيد من المبادرات ذات الصلة بشأن الحد من مخاطر الكوارث (DRR).

• ومن المتوقع أن يكون لجامعة الدول العربية دوراً ريادياً كبيراً تقوم به في كافة الأنشطة المذكورة أعلاه. ويجب تشجيعها على هذه الجهود في مثل هذه المشاركات، واستمرار ذلك جزئياً من خلال تعزيز التعاون مع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة بما في ذلك المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في القاهرة.

على المستوى الإقليمي

• تعزيز الجهود لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات في مجال إدارة مخاطر الكوارث بين الدول والأقاليم الفرعية.

• تطوير برامج مصممة خصيصاً على المستوى دون الإقليمي للدول التي تتقاسم الأخطار، والتعرض، وقابلية التضرر، والقدرة و/أو الاحتياجات المماثلة (أي المشرق، والمغرب، ودول مجلس التعاون الخليجي، والدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة). تحسين التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية التي تعمل أيضاً على الحد من مخاطر الكوارث مثل (البنك الدولي، والشبكة العالمية للمنظمات غير الحكومية، والأطفال في مناخ متغير، وغيرها).

• تطوير برامج ودراسات مصممة خصيصاً على المستوى دون الإقليمي (أي المشرق، والمغرب، ودول مجلس التعاون الخليجي، والدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة) لدراسة التفاعل بين تغير المناخ والحد من الفقر والتنمية وإدارة مخاطر الكوارث. تحسين التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية التي تعمل أيضاً على الحد من مخاطر الكوارث والتنمية وتغير المناخ (بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

